مجلة روافد
للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجلد 06 (03) ديسمبر 2022 ص ص 1034-1053

التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1852- 1870م)

Foreign Trade In Algeria During The Colonial Period (1852-1870)

حورية عباس[1]* ؛ نور الدين إيلال[2]

[1] مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية جامعة البليدة_2 (الجزائر).

البريد الالكتروني المهني: eh.abbas@univ-blida2.dz

[2] جامعة البليدة_2 (الجزائر).

البريدي الالكتروني: Illal.nourrdine@gmail.com

تاريخ الإيداع	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2022/06/10	2022/10/05	2022/12/01

الملخص: يهدف هذا البحث إلى محاولة الوقوف عند حركة المبادلات التجارية في الجزائر مع فرنسا والعالم الخارجي خلال الفترة 1852-1870م وهي مرحلة تأسيسية ومفصلية للاطّلاع على جوانب السياسة الاستعمارية تجاه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر المستعمرة والموّجه أساسا نحو خدمة الاقتصاد في الميتروبول والاقتصاد الاستعماري في الجزائر. وإنّ ما يهمنا في هذا البحث هو تلك الحركة الاستغلالية الاقتصادية الكولونيالية المطبقة في الجزائر المستعمرة التي قامت على خدمة اقتصاد البلد الأم والأقلية الأوروبية في الجزائر، في المقابل حطمت المرتكزات الاقتصادية التي كانت تقوم عليها تجارة الجزائريين الخارجية.

الكلمات المفتاحية: *التجارة الخارجية؛ الجزائر المستعمرة؛ بنية المبادلات التجارية .*

Abstract: This research aims to try to find out the movement of trade in Algeria with France and the outside world during the period 1852-1870, a foundational and detailed phase to learn about aspects of colonial policy towards the foreign trade sector in colonial Algeria, which is geared mainly towards serving the economy of metropolis and the colonial economy in Algeria. What concerns us in this research is the colonial economic exploitation movement applied in colonial Algeria, which was based on the service of the economy of the mother country and the European minority in Algeria, in return, shattering the economic foundations of Algerian foreign trade .

Keywords: *Foreign Trade; Colonial Algeria; Trade structure.*

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

منذ تنصيب **"لويس نابليون"** "Louis Napoléon" إمبراطورا على فرنسا في 1852م عزم جاهدا على استحداث سياسة استعمارية يسيّر بها مستعمرة الجزائر هدف من خلالها خلق نظام اقتصادي يرتكز على تفعيل الحركة الاستيطان الرأسمالي لتنشيط القطاع التجاري من خلال إيجاد لبنات جديدة ليبنيّ اقتصاد الجزائر الفرنسية.

وعملنا هو محاولة للإجابة على إشكالية مدى مساهمة تجارة الجزائر الخارجية خلال الفترة 1852-1870م في تطوير اقتصاد الميتروبول واقتصاد العالم الخارجي دون إغفال استفادة الأقلية الكولونيالية في الجزائر المستعمرة. من أجل ذلك اتبعنا المنهج التاريخي القائم على الوصف والإحصاء والتّحليل في شكل عناصر بارزة أهمها: حركة المبادلات التجارية في الجزائر المستعمرة التي جمعتها مع فرنسا والدول الأجنبية، ثمّ استجلاء بنية الواردات وبنية الصادرات بين الأطراف الثلاثة، والتي بدورها نشطت حركة الملاحة البحرية بين الضفتين الشمالية والجنوبية لصالح البلد الأم والفئة المستوطنة بأرض الجزائر.

1. التجارة الخارجية بين الجزائر وفرنسا

لقد حظيت فرنسا في تجارتها الخارجية مع الجزائر المستعمرة بالنصيب الأكبر من عمليتي الاستيراد والتّصدير، ذلك أنّ المجموع العام للقيمة المالية جراء هذه العملية في الفترة (1835-1851م) قدّرت بـــ: 135233457 فرنك موزعة بين 123 مليون فرنك للواردات و11713099 فرنك للصادرات (Guy, 1876, p. 167) من المجموع الإجمالي، والملاحظ خلال هذه الفترة حدوث ارتفاع قيمة السلع المستوردة من فرنسا نحو الجزائر بنسبة 91.33% وهي تمثل جلّ المبادلات التجارية بين الطرفين للتجارة الخارجية الكلية.

بعد خمسينيات القرن 19م حدّث تطور سريع في التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة، إذ وصلت قيمة المبادلات التجارية إلى 57088239 فرنك في سنة 1852م،

ثمّ ارتفعت إلى 118335889 فرنك في عام 1855م. أما مع نهاية عهد الإمبراطورية الثانية أصبحت تتجاوز 222807634 فرنك أين تضاعفت القيمة إلى أكثر من ثلاث مرات عما كانت عليه سابقا في سنة 1851م، ولعلّ مردّ ذلك التطور والتّقدم في الحركة التجارية يعود إلى ما جاءت به السلطات الاستعمارية من قوانين في النظام الجمركي، إذ في 11 جانفي 1851م صدّر قانون بمقتضاه أضحت المنتجات الجزائرية المصدّرة إلى فرنسا معفاة من الرسوم الجمركية التي فرضتها فرنسا على الواردات، في حين واردات الجزائر من غير فرنسا فإنها تخضع لنفس التعريفة المعمول بها التي أصبحت تفرض عليها نصف الرسوم الجمركية المطبقة على فرنسا (رزاقي، 1976، صفحة 14)، وهذا النظام الجمركي أسهم في تقدم الاستعمار في الجزائر واستيطانه.

في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870م) تميزت الواردات الفرنسية بالارتفاع نحو الجزائر المستعمرة والتي كانت في تقدّم مستمر، إذ شكلت لوحدها نسبة 69.20% من المجموع الكلي للاستيراد، على أنّ ظهور التطور السريع في التجارة الخارجية جاء نتيجة ما انتهجته الإدارة الاستعمارية من سياسة التّهجير والاستيطان الاستعماري، مما أدى في الأخير إلى زيادة محسوسة في التّعداد السكاني للمستوطنين بالجزائر فمن 131283 في سنة 1851م إلى 194705 في سنة 1858م بمعدل سنوي بلغ 7927 مستوطن سنويا، وتواصل العدد في الزيادة التي وصلت 235222 مستوطن في ستينيات القرن 19م، أما في سنة 1870م فقد بلغ تعدادهم نحو 272522 مستوطن (بوركنة، 2008، الصفحات 73-76) وهذه الكثافة السكانية المعتبرة أقبلت على استهلاك السلع الأجنبية، كذلك فَعّل الحركة التجارية بين فرنسا والجزائر أصحاب الرساميل والشركات الأجنبية التي شجعها **« نابليون الثالث»** « Napoléon III » على الاستثمار في الجزائر. وقد لعبت التّشريعات الفرنسية دورا بارزا في تنظيم علاقات الجزائر التجارية مع فرنسا بترجيح كفة الواردات، وظلت قيمة الصادرات نحو فرنسا ضئيلة بسبب السياسة

الاستعمارية المجحفة التي كانت تعفي السلع الفرنسية المصدّرة نحو الجزائر من رسوم الخروج بواسطة قانون 11 نوفمبر 1835م خاصة منها المواد التي لها علاقة بتوسيع الاستعمار، في حين تخضع السلع الجزائرية المصدّرة إلى فرنسا لرسوم الاستيراد وهذا الذي جسده كلّ من القانونين 1843م (Vignon, 1893, p. 222) و1845م (Dessoliers, 1895, p. 16)، ومثل هذه السياسة التجارية خدمت الفئة المستوطنة بالجزائر كما أسهمت في خدمة اقتصاد المتروبول.

وننوّه هنا إلى أمر مهم وهو أنه ضُعف السلع المصدّرة نحو فرنسا يعود بالأساس إلى تدهور القطاع الاقتصادي التقليدي الخاص بالجزائريين الذي لطالما اعتمدت السلطة الاستعمارية في بدايات الاحتلال على صادراته إلى المتروبول، لكن مع تقدّم الاستعمار وانتشاره في الجزائر وردة فعل المقاومات الشعبية أدى إلى عدم الاستقرار وبالتالي تدهور الوضعية الاقتصادية عموما، كذلك مصادرة الأراضي الزراعية الخاصة بالجزائريين جعلت المردود الزراعي للقطاع الاقتصادي التقليدي الذي مرتكزاته الزراعة وتربية المواشي في تراجع مستمر بسبب استنزافه دون الاعتناء به وتطويره، لكن في المقابل شهد القطاع الكولونيالي في الجزائر تقدما في إنتاجه الزراعي بفضل ما قدمت له الإدراة الفرنسية من دعم مالي وامتلاك أراضي زراعية خصبة... من أجل استغلال منتجاته لتفيعل حركتي الاستيراد والتصدير.

الشكل رقم (01): *واردات وصادرات الجزائر مع فرنسا (1835-1870م)*

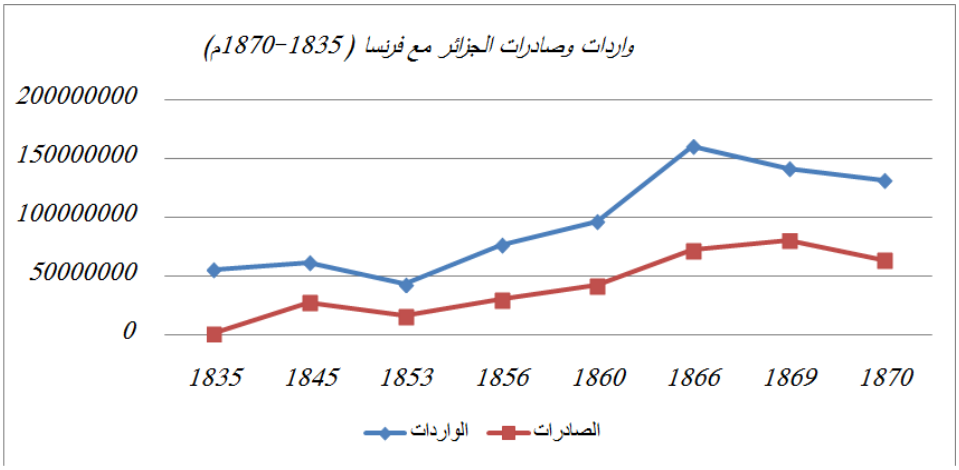

المصدر: (Guy, 1876, p. 167)

إنّ التّطور السّريع في التجارة الخارجية للجزائر الذي حدث خلال الفترة الاستعمارية ما بين 1852 و1870م يعود بالأساس إلى الارتفاع الكبير في حجم الواردات التي تقدّمت خلال ثلاثة عقود إلى 142004714 فرنك من المجموع الكلي للتجارة بعدما كانت لا تتجاوز خمسة ملايين في ثلاثينيات القرن 19م. وهذه الزيادة المعتبرة جاءت نتيجة تزايد عدد المهاجرين الأوروربيين في المستعمرة الجزائر بفضل ما منحته لهم السلطات الاستعمارية من إمتيازات وتسهيلات مادية لحثهم على البقاء إذ وصل تعدادهم نحو 5167 نسمة في 1850م ليقفز إلى 8968 نسمة (René, 1880, p. 113) خلال عقدين كاملين، ثمّ إنّ سياسة الاستيطان الاستعماري التي انتهجتها الإمبراطورية الثانية جعلتها تقبل على استوراد المواد الخاصة بالبناء والمنتجات المصنعة التي من شأنها أن توسع الاستعمار وتنشره بأرض الجزائر...، لكن الزيادة في حجم السلع المستوردة رافقه تحسن طفيف في حجم الصادرات وذلك كان من خلال حرص المستوطنين على تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي من خلال إقحام المحاصيل التجارية (القطن، التبغ، الحوامض...) التي من شأنها أن تدّر أرباحا في وقت قصير وفي الجانب الحيواني اجتهدت السلطات الاستعمارية لتطوير الحظيرة الحيوانية الجزائرية من أجل تشجيع

حركتي الاستيراد والتّصدير...، أما في الشق الصناعي فحرصت هذه الأخيرة على استخراج المعادن الخام التي تزخر بها الجزائر وتصديرها، وبهذا نشطت الحركة التجارية من خلال تصدير المنتجات الزراعية والمواد المنجمية لفرنسا التي وصلت في ستينيات القرن 19م نحو 42084507 فرنك سرعان ما ارتفعت القيم المالية إلى 72221552 فرنك بعد مرور ست سنوات، ومع عام 1869م ارتفعت مرة أخرى بفارق زاد عن 8581368 فرنك أي أنها تضاعفت إلى 49 مرة مقارنة بما كانت عليه في سنة 1835م، وكان المستفيد من حركة المبادلات التجارية المتروبول بالدرجة الأولى والكولون من خلال استغلال ثروات مستعمرة الجزائر.

2. بنية الواردات والصادرات الجزائرية نحو فرنسا (1852-1870م)

1.2 بنية الواردات

قامت المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا في بدايات الاحتلال الفرنسي معظمها على الواردات وهذا الأمر طبيعي خاصة إذا علمنا أنها كانت تسعى إلى توسيع سيطرتها على الأرض بشتى الأساليب المجحفة وهذا الذي جعلها تحتاج أكثر إلى مواد مستوردة، إذ وخلال عقد واحد من الاستعمار وصلت القيمة المالية للواردات نحو 23194976 فرنك وأما في 1845م فقاربت السلع المستوردة إلى 62140690 فرنك على أنه الأمر سيتطور بدءا من الحكم الإمبراطوري أين وصل حجم المبادلات التجارية إلى 82186879 فرنك في 1855م وذلك بسبب إضافة قائمة من السلع الجديدة كما ونوعا في هذه الفترة، لأنه قبل 1860م اقتصرت البضائع المستوردة على اللحوم والحبوب، السكر، الأقمشة... لكن بعد ستينيات القرن 19م زادت قائمة السلع المطلوبة وتوزعت على القهوة والخشب، الحديد المصنع، الأدوية المركبة... وهذا الذي زاد من القيمة المالية لهذه الواردات التي وصلت إلى 160404465 فرنك في 1866م (Guy, 1876, p. 167).

أما في عام 1868م فقد بلغت حجم الواردات نحو 192664360 فرنك والجدول التالي يوضح لنا.

الجدول رقم 01: ***أهم السلع المستوردة من فرنسا خلال سنة 1868م***

المادة	الكمية المستوردة الكلية	القيمة المالية (فرنك)	نسبتها من قيمة الواردات
اللحوم المملحة	42793 كغ	427393	**%0.22**
الجبن بأنواعه	1075309 كغ	752716	**%0.39**
الطحين بأنواعه	13133279 كغ	4596648	**%2.38**
السكر	7386390 كغ	8228495	**%4.27**
القهوة	2463901 كغ	3942241	**%2.04**
تبغ ورق	882136 كغ	2028913	**%1.05**
زيت الزيتون	515263 هكتولتر	412210	**%0.21**
جلود جاهزة	//	5187103	**%2.69**
نبيذ	458036 هكتولتر	2940781	**%1.52**
الورق والكرتون	1210734 كغ	2126294	**%1.10**
ميكانيك وآلات	//	3024064	**%1.56**
خشب البناء	1561112 بالمتر	922494	**%0.47**
أثاث	//	1756735	**%0.91**
فحم	515191 قنطار	727786	**%0.37**
المجموع الكلي		285768687	**%19.18**

المصدر: (G.G.C.L, 1890, p. 333)

2.2 بنية الصّادرات

بالنسبة لصادرات الجزائر نحو فرنسا، فقبل الاحتلال كان اقتصاد الجزائري في العهد العثماني قائم على نشاطي الفلاحة والرّعي وبعض الصناعات الخفيفة ولما استعمرت ظلّ الأمر كذلك. فقد سعت فرنسا إلى تسخير القطاع الزراعي التقليدي في بداية احتلالها لصادراتها وهذا الذي يفسر حجم السلع المصدرة التي كانت ضئيلة في عام 1845م التي بلغت 5723265 فرنك واقتصرت على (الجلود الخام، الصوف، الحبوب، زيت الزيتون...)، وهي في عمومها منتوجات نباتية وحيوانية، لكن مع خمسينيات القرن 19م ارتفع حجم الصادرات قليلا لتصل إلى 36149010 فرنك ويعود أساسا إلى إضافة سلع

أخرى في قائمة السلع المصدّرة أهمها: ورق التبغ، خضروات، المواشي، الفواكه . (Auteur, 1863, p. 22).

القفرة النوعية التي ستشهدها السلع المصدّرة من الجزائر نحو فرنسا ستكون مع عام 1864م أين قدّرت بـــــ: 80114754 فرنك (Guy, 1876, p. 167) من المجموع الكلي للتجارة الخارجية، ولعلّ هذا الارتفاع كان نتيجة إدخال المواد المعدنية كـــالحديد والرصاص، النحاس، إضافة إلى المواد النباتية والمواد الحيوانية (القطن، الصوف، الماشية، المرجان الخام،...) وهذا الذي طوّر حجم الصادرات الذي انصبت فوائده المالية لصالح الكولون والبلد الأم، لكن مع سنوات 1866 و1869م شهدت عملية التّصدير تراجعا طفيفا إلى ما بين 72 و78 مليون فرنك ومرّد ذلك إلى الجفاف والزلزال وحتى هجوم الجراد والمجاعات التي عصفت بالجزائر وهذا الذي جعل الجزائريين يمرون بأوضاع ضنكة وتناقص تعدادهم بسبب الأوبئة والهجرة الخارجية، ضف إلى الضرائب التي أثقلت كاهلهم... ورغم هذه الأزمة الاقتصادية التي حلّت بالجزائر المستعمرة ظلت الإدارة الاستعمارية تصدّر المنتجات الزراعية دون مراعاة هذه الظروف المزرية وهذا الذي يؤكد في الأخير النظرة الاستعمارية الاستغلالية القائمة أساسا على استغلال مقدرات الجزائر. والجدول التالي يوضح لنا أهم المنتجات الجزائرية المصدّرة نحو فرنسا التي بلغت قيمتها المالية 103069304 فرنك من المجموع الكلي للتجارة الخارجية لسنة 1868م.

الجدول رقم 02: ***أهم المنتجات الجزائرية المصدّرة نحو فرنسا لسنة 1868م***

المادة	الكمية المصدّرة الكلية	القيمة المالية (فرنك)	نسبتها من قيمة الصادرات
حيوانات حية	375394 رأس	10743187	**%10.42**
الجلود الخام	9384573	5694166	**%5.52**
الحبوب	644717 كغ	15150372	**%14.69**
تبغ مصنوع	1502814 كغ	300563	**%0.29**
زيت الزيتون	891501 هكتولتر	1515550	**%1.47**
الصوف	5816096 كغ	23264384	**%22.57**
شمع غير معالج	139610 كغ	279220	**%0.27**
الفلين الخام	1331925 كغ	5694166	**%5.52**
الخمور بأنواعه	12549 هكتولتر	31350	**%0.03**
عظام وقرون الماشية	1899156 كغ	289277	**%0.28**
المرجان الخام	31899 هكتولتر	350889	**%0.34**
معادن (نحاس،حديد، رصاص)	2503335 كغ	15311521	**%14.85**
المجموع الكلي		103069304	**%76.25**

المصدر: (G.G.C.L, 1890, p. 332)

3. التجارة الخارجية بين الجزائر والدول الأجنبية

1.3 السياسة التجارية المنظمة للعلاقات بين الجزائر والخارج

لجأت الإدراة الاستعمارية إلى تنظيم النظام الجمركي في الجزائر من أجل احتكار أسواقها وحتى عزلها تجاريا عن دول الخارج وبفضل ما سنته من قوانين في مجال التجارة الخارجية تحكمت في العلاقات التجارية بينها وبين الجزائر من جهة وبين الجزائر والخارج من جهة أخرى باعتبارها جزءا لا يتجزأ منها، ومن بين هذه التشريعات المنظمة لحركة التجارة قانون 11 نوفمبر 1835م الذي أخضع السلع الأجنبية إلى دفع ¼ الرسوم إذا كانت آتية من ميناء غير فرنسي، أما الصادرات لغير فرنسا فأخضعتها للتعريفة العامة المطبقة في البلد الأم. ثمّ جاء قانون 11 جانفي 1851م الذي عمل على إخضاع الواردات

الأجنبية إلى الرسوم الجمركية المعمول بها في فرنسا عدا المواد التي تسهم في تقدّم الاستعمار في الجزائر التي تقبلها بنصف الرسوم المطبقة في المتروبول (رزاقي، 1976، الصفحات 17-18)، وبهذا ضمنت فرنسا سيطرتها على التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة وفي نفس الوقت ضمنت توسعها بأرضها.

ولمّا جاء قانون 17 جويلية 1867م فقد أعطى للسلع الأجنبية المستوردة إلى الجزائر دفعة قوية وحركية للمبادلات التجارية، حيث تمّ تقسيمها إلى: « مواد تستفيد من تعريفة خاصة مثل منتوجات المستعمرات ومواد تقبل بدفع $\frac{1}{3}$ للرسوم المطبقة بفرنسا»، وبهذه السياسة التجارية فتحت السلطة الفرنسية أسواق الجزائر أمام المنتجات الأجنبية في البداية من أجل توسيع سلطتها في البلاد. وفيما يخص الملاحة التجارية بين الجزائر والخارج والتي تمثل الشق الثاني من النظام الجمركي، فقد تمّ اتباع سياسة الباب المفتوح أمام البحريات التجارية الأجنبية بتاريخ 23 فيفري 1837م مقابل دفع 2 فرنك كرسم لحمولة البواخر المستوردة من غير عند فرنسا، ولمّا صدّر قانون 19 ماي 1866م أكدّ ودعم القرار السابق وحتى سمح بالحصول على تسريح المساحلة بين موانئ الجزائر من طرف الحاكم العام (رزاقي، 1976، الصفحات 14-15). وعموما هذه السياسة التجارية الاستغلالية أسهمت في تحكم السلطات الفرنسية في تجارة الجزائر المستعمرة مع الحرص على تقنين المبادلات التجارية مع الدول الأجنبية وفق ما يخدم اقتصادها بالدرجة الأولى.

2.3 طبيعة التجارة الخارجية بين الجزائر والدول الأجنبية

احتاجت فرنسا في بداية احتلالها إلى تطبيق سياسة تحقيق قيود التعريفات الجمركية مع الخارج، وذلك من أجل تحقيق انتشارها في الجزائر بما تجلبه من مواد غذائية استهلاكية لجيوشها للتقدم الاستعماري لها، لذلك قفزت حجم المبادلات التجارية مع دول العالم من 11 مليون فرنك في عام 1835م إلى 37269709 فرنك بعد مرور عشرية كاملة من الاحتلال، ثمّ ما فتأت الحصة المالية تتراجع من عملتي الاستيراد والتّصدير إلى

12254137 فرنك في سنة 1852م (Guy, 1876, p. 167). ولعلّ مردّ ذلك إلى قانون 07 ديسمبر 1841م الذي عمل على إعادة العمل بالاحتكار الملاحي لفائدة البحرية الفرنسية من أجل القضاء على أية منافسة أجنبية في الأسواق الجزائرية.

مع قانون المماثلة الجمركية 1851م الذي أعاد تشجيع الاستيراد من الخارج نحو الجزائر لأجل تحقيق السلطات الفرنسية مصالحها الاقتصادية في المستعمرة، لذلك ارتفعت القيمة المالية للمبادلات التجارية في عام 1854م إلى 30848214 فرنك وبعد عامين فقط زادت بفارق 10052605 فرنك، على أنه وطيلة الحقبة (1858-1866م) ظلت حجم التجارة بين الجزائر والدول الأجنبية في تذبذب مستمر. فقد وصلت 18 مليون فرنك في 1860م ثمّ ارتفعت إلى 24 مليون فرنك في 1863م، وزادت إلى 42921749 فرنك في العام 1866م أي بفارق 18867569 فرنك (Guy, 1876, p. 167).

في 19 ماي 1866م صدّر قانون عزّز تجارة الجزائر مع الخارج، بحيث أنه فتح أبواب الملاحة البحرية التجارية ومنح إمتياز حصول الترخيص من الحاكم العام للرّسو بين موانئ الجزائر، ومثل هذا التشريع أثر كثيرا على العلاقات التجارية بين المستعمرة الجزائر والدول الأجنبية، إذ بمقتضاه ارتفعت القيمة المالية بين الطرفين من 75 مليون فرنك في 1867م إلى 82 مليون فرنك في العام الموالي. أما مع نهاية حكم الفترة الإمبراطورية فوصلت المبادلات التجارية إلى الذروة أين سجلت قيمة 101415894 فرنك، وهذا ما يؤكد النظرة الاستعمارية الرأسمالية التي حرصت الإدراة الفرنسية على تطبيقها في القطاع التجاري الخاص بسمتعمرتها الجزائر. والشكل التالي يوضح لنا واردات وصادرات الجزائر مع الدول الأجنبية خلال الفترة (1835-1870م).

الشكل رقم (02): *واردات وصادرات الجزائر مع الخارج (1835-1870م)*

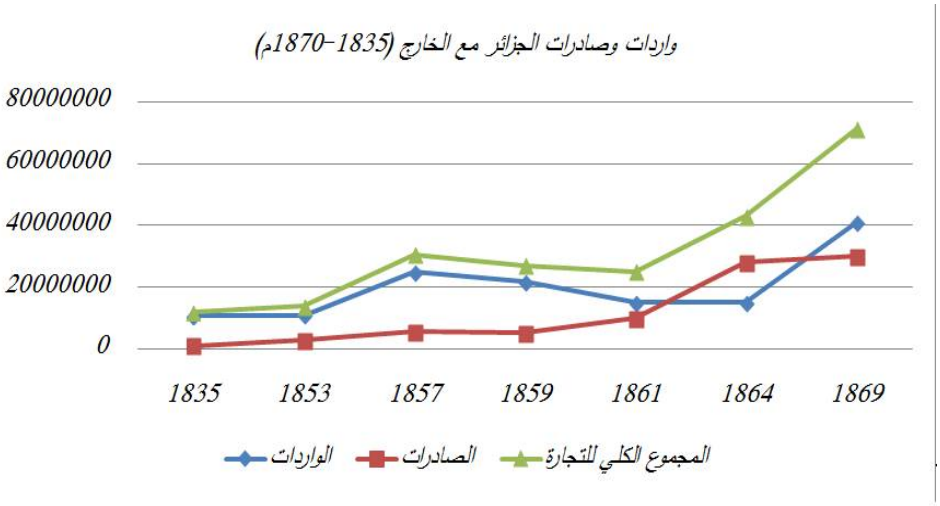

المصدر: (Guy, 1876, p. 167)

2.3 بنية الواردات

من أجل احتكار فرنسا تجارة الجزائر الخارجية في بدايات احتلالها لها، قامت بالقضاء على أية منافسة خارجية تزاحمها في أسواق مستعمرتها. لذلك لجأت إلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الأجنبية المستوردة نحو الجزائر (رزاقي، 1976، صفحة 14) وهذا ما جعل المبادلات التجارية في منتصف القرن 19م ضئيلة جدا بلغت نسبتها 2.14% من المجموع الكلي للتجارة الخارجية، لكن ومن أجل تحقيق المصالح الاقتصادية الفرنسية في المستعمرة اتخذت السلطات إجراءات أخرى من شأنها أن تنفذ مشروعها الاستيطاني في الجزائر. فراحت تشجع واردات الدول الأجنبية من خلال خفض التعريفة الجمركية حتى تستقطب أكبر عدد ممكن من منتوجات الخارج، وهذا الذي يخدم توسع وتقدم جيوشها ومستوطنيها بأراضي الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى يلبي رغبات وطموحات المستوطنين التي سعت الإمبراطورية الثانية لذلك. فمن 81 مليون فرنك سنة 1854م إلى 32 مليون فرنك في 1856م وما زاد في تفعيل عملية الاستيراد أكثر هو قانون المماثلة الجمركية 1851م.

الجدول رقم 03: ***أهم السلع المستوردة إلى الجزائر من الخارج لسنة 1857م***

البضائع	القيمة المالية (فرنك)	نسبتها من قيمة الواردات	البضائع	القيمة المالية (فرنك)	نسبتها من قيمة الواردات
تبغ مصنع	159748	**%0.69**	**جلود جاهزة**	45358	**%0.19**
نبيذ	2065109	**%9.03**	**جبن**	47139	**%0.20**
قهوة	2318209	**%10.14**	**أثاث**	510350	**%2.23**
أقمشة	909685	**%3.98**	**حبوب أرز**	21296628	**%9.61**
خشب	471829	**%2.06**	**طحين**	2196628	**%3.93**
سكر	144950	**%0.63**	**جلود جاهزة**	45358	**%0.19**
فحم	928047	**%4.06**	**فواكه المائدة**	1387539	**%6.07**
المجموع الكلي				22847478	**%53.01**

المصدر: (Auteur, 1863, p. 24)

وصلت قيمة الواردات نحو الجزائر من الخارج لسنة 1857م نحو 22847478 فرنك من المجموع الكلي للسلع المستوردة. وفي عمومها هي عبارة عن منتوجات غذائية موّجه للاستهلاك اليومي، حيث شكلت القهوة لوحدها نسبة 10.14% وطحين الحبوب وصلت نسبته 9.61%، أما الخمور فقد استحوذت على نسبة 9% في حين الخشب وصل إلى نسبة 13.23% من مجموع الإجمالي للواردات وهذا طبعا من أجل استغلالها في تشييد وبناء القرى الاستيطانية بالجزائر ومنه توسيع مناطق النفوذ الاستعماري الفرنسي واستقطاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الأوروبيين بالاعتماد على أصحاب الرساميل والشركات الرأسمالية.

شهدت السلع المستوردة نحو الجزائر من الدول الأجنبية انكماشا في قيمتها المالية خاصة خلال فترة (1860-1866م)، وهذا طبعا يعود إلى السياسة التجارية الاستعمارية التي فرضت احتكارها الملاحي على الموانئ الجزائرية لجعل المستعمرة سوقا لمنتوجاتها المصنعة، لكن الوضع لم يستمر طويلا فسرعان ما أصدّر **قانون 1867م** الذي أعطى دفعة قوية للواردات التي وصلت قيمتها إلى 56 مليون فرنك ثمّ زادت إلى 58 مليون فرنك في العام الموالي من المجموع الكلي للواردات أي تضاعفت بخمس مرات مقارنة

بما كانت عليه في سنة 1852م. كذلك هذا الارتفاع في حجم الواردات له ما يفسره أيضا، وهو أنه الجزائر المستعمرة تعرضت إلى أزمة اقتصادية سببتها لها المجاعات والأوبئة، الزلازل، الجراد...خلال الفترة ما بين 1866و1869م مما استدعى زيادة في استوراد البضائع للفئات الأوروبية المستوطنة بالجزائر التي كان تعدادها في تزايد مستمر في عهد الإمبراطورية ووصل إلى 216990 نسمة (كاتب، 2011، صفحة 263) من أجل تغطية حاجياتهم الاستهلاكية، في حين ظلّ الشعب الجزائري يعاني الأوضاع المزرية بسبب هذه الكوارث الطبيعية والأوبئة.

3.3 بنية الصادرات

عرفت صادرات الجزائر نحو الدول الأجنبية في بدايات الاحتلال الفرنسي تباطؤا في حركتها التجارية، إذ سجلت في 1835م قيمة مالية لا تتجاوز 1712704 فرنك من المجموع الإجمالي للصادرات، ونتج هذا التراجع جراء حرص فرنسا على عزل السوق الجزائرية عن العالم الخارجي باعتبارها جزءا منها. عملية التصدير في الجزائر نحو العالم الخارجي شهدت انفراجا في حلقاتها مع ستينيات القرن 19م، فبعدما كانت 5587149 فرنك في 1857م ارتفعت إلى 9898510 فرنك في عام (Guy, 1861 1876, p. 167) ودائما الذي استفاد من الوضع الفئة المستوطنة بالجزائر واقتصاد المتروبول.

الجدول رقم 04: ***أهم السلع المصدّرة نحو الدول الأجنبية من الجزائر لسنة 1857م***

البضائع	القيمة المالية (فرنك)	نسبتها من قيمة الصادرات	البضائع	القيمة المالية (فرنك)	نسبتها من قيمة الصادرات
ماشية	279540	**%8.36**	**حبوب**	466759	**%13.95**
صوف	1198	**%0.03**	**حديد**	1240	**%0.03**
جلود خام	192330	**%5.75**	**نحاس**	902255	**%26.98**
مرجان خام	114323	**%3.41**	**قرون الماشية الخام**	4500	**%0.13**
تبغ ورق	83297	**%2.49**	**شمع غير معالج**	13050	**%0.39**
المجموع الكلي				3343702	**%61.52**

المصدر:(Auteur, 1863, p. 25)

من خلال الجدول تظهر صادرات الجزائر نحو الخارج والتي وصلت قيمتها المالية نحو 3343702 فرنك شكلت فيها المنتجات النباتية والحيوانية حصة الأسد (ماشية 8.36%، جلود خام 5.75%، المرجان 3.41%،...)، إلى جانب المواد المعدنية مثل: (الحديد 10.30%، النحاس 26.98%...) وهذا الذي يجعل الجزائر دوما في حاجة إلى المنتجات المصنعة، لأنه الاستعمار الفرنسي لم يهتم بتطوير قطاعها الصناعي بغرض استغلال ثرواتها الزراعية.

المنتجات الجزائرية المصدّرة نحو الخارج ارتفعت مع الفترة (1864-1870م)، حيث وصلت إلى 27952600 فرنك في عام 1864م، ثمّ ارتفعت إلى 30148403 في عام 1869م وفي نهاية حكم الإمبراطورية فوصلت إلى 60558900 فرنك ولعلّ هذا الارتفاع مرده إلى السياسة الاستعمارية التي انتهجت مصادرة الأراضي الزراعية التي هي ملك الجزائريين ومنحتها لأولئك المستوطنين الذين اهتموا بزراعتها محاصيل صناعية تدّر أرباحا سريعة وفي وقت سريع، كذلك زودّت الجزائر المستعمرة بشبكة من المواصلات البرية والبحرية ربطت مناطق الإنتاج بموانئ التّصدير وذلك بموجب مرسوم إمبراطوري الذي أُرخ في 08 أفريل 1857م ونصّ على إنشاء شبكة سكك حديدية عبر العمالات الثلاث، كما أكدّ على ضرورة أن تكون خطوط السكة موازية للساحل وتصل بين الموانئ والمناطق الداخلية كالخط الرابط بين الجزائر وقسنطينة مرورا بسطيف، والخط الرابط بين قسنطينة وسكيكدة الممتد على مسافة 87 كم (G.G.A, 1863, p. 67) فعلى سبيل المثال يعمل خطي السكك الحديدية من الجزائر العاصمة إلى وهران ومن سكيكدة إلى قسنطينة ، الممنوحين لشركة (Paris-Lyon-Nléditerranée) "باريس-ليون-المتوسط"، على امتدادهما بالكامل الأول يبلغ طوله 426 كيلومترًا ، والثاني 87 كيلومترًا، أو 513 كيلومترًا معًا. وبفضل هذه السكك الحديدية والمسالك البرية ارتفع نقل البضائع بسرعة عالية وصلت حمولتها نحو 2147 طنًا و920 حيواناً من جميع السلالات

وبلغ إجمالي الإيرادات نحو 3488678 فرنك (G.G.C.L, 1890, p. 312) . وعليه عملت السلطات الفرنسية على تزويد مستعمرتها بالبنى التّحتية من استنزاف منتوجها لأجل تصديره نحو الخارج.

الجدول رقم 05: *حركة التجارة الخارجية بين الجزائر وأهم الدول الأجنبية* ***(1859-1861م)***

البلدان	الواردات			الصادرات		
	1859	1860	1861	1859	1860	1861
إسبانيا	5112825	4425663	5311566	2550977	2805459	4636066
إنجلترا	2052773	1343750	1572993	1991606	1703872	2909420
إيطاليا	1759929	1692116	657036	2500704	1724354	1536523
رومانيا	35160	376514	43536	//	59016	163415
تركيا	1622437	/////	24813	1508	88434	19615
المجموع الكلي	24545580	17461357	15883550	6845826	7884825	11218707

المصدر: (Auteur, 1863, p. 26)

من خلال الجدول يظهر لنا بجلاء أنّ الجزائر ربطتها علاقات تجارية مع عدّة دول أجنبية وعلى رأس القائمة إسبانيا والتي استطاعت استحواذ نسبة كبيرة من خلال عملتي الاستيراد والتّصدير طيلة ثلاث سنوات متتالية ومثلت سنة 1861م أعلى قيمة مالية لحركة التجارة الخارجية مع الجزائر التي بلغت 9947632 فرنك. ولهذا ما يفسره، إذ تعدّ إسبانيا من الناحية الجغرافية الأقرب إلى الجزائر، ضف إلى الوجود الكثيف للجالية الإسبانية الذي وصل تعدادهم السكاني إلى 184145 إسباني (M.T.P.S, 1911, p. 325). وهذا الذي شجع الحركة التجارية بين الطرفين، ثمّ تأتي في المرتبة الثانية إنجلترا من ناحية التبادل التجاري التي بلغ حجم متوسط القيمة المالية خلال هذه الحقبة نحو 10782414 فرنك والتي اقتصرت وارداتها على نحو الجزائر على المنتجات المصنعة أكثر مثل (الأقمشة، مصنوعات النحاس، قطع ملابس، جلود جاهزة...)، في حين استوردت منها أغلب المنتجات النباتية والمنتجات الحيوانية. وكذا الأمر بالنسبة لإيطاليا

التي صدّرت لها مواد من الجزائر كالقمح والمرجان الخام، الجلود الخام، الصوف...وفي عمومها هي منتجات زراعية وأستورد من عندها: حبوب الأرز، الفحم، الجبن، القوارب... وهي منتجات مصنعة تحتاجها فئة الأوروبيين للاستهلاك الغذائي.

الجدول رقم 06: ***بنية أهم واردات وصادرات الجزائر من إسبانيا لسنة 1861م***

المادة المستوردة	القيمة المالية (فرنك)	المادة المصدّرة	القيمة المالية (فرنك)
نبيذ	2164527	**ثيران**	1380400
ليمون وبرتقال	113654	**شعير**	367920
فلفل حار	107311	**قمح**	52258
سلال	62220	**تبغ مصنوع**	668742
كحوليات	44844	**ماشية**	308975
زعفران	29150	**صوف**	126381
أرز	26702	**قطن**	330820
خنزير	15870	**براميل فارغة**	850915

المصدر: (Auteur, 1863, p. 29)

وفي العموم فترة حكم الإمبراطورية ركزت في سياستها التجارية بين الجزائر والخارج على فتح جميع البحريات التجارية مع المستعمرة من أجل تحقيق التّوسع والتّقدم في الأراضي الجزائرية بسبب ما لاقته من مقاومات شعبية شرسة عطلت سيطرتها بسبب عدم الاستقرار لأجل تحقيق مشاريعها الاستيطانية الاستعمارية.

4. حركة الملاحة البحرية التجارية للجزائر مع فرنسا والخارج:

أسهم النقل البحري في تطوير التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا والدول الأجنبية، وهذه السياسة التجارية جاءت نتيجة إصدار التّشريعات الفرنسية نظمت النظام الجمركي البحري كقانون 1835م وقانون 1837م... ومثل هذه القوانين مكّنت الإدارة الفرنسية من السيطرة والاحتكار على المنافذ البحرية. وقد سخرت للخدمات البحرية والملاحية عدّة خطوط بحرية رئيسة تخدم بالجزائر أهمها: الشركة العامة عبر الأطلسي، شركة الملاحة المختلطة، خط كونارد الإنجليزي... (Rambaud, 1893, p. 121) .وقد وصلت عدد السّفن

الفرنسية الداخلة إلى الجزائر نحو 1558 سفينة محملة بـــ:124197 طن في عام 1840م، في حين الدول الأجنبية بلغ عدد سفنهم 2205 سفينة محملين بحمولة تصل إلى 220172 طن من نفس العام (Guy, 1876, p. 165)، لكن بعد مرور عقدين كاملين من الاحتلال الفرنسي ارتفعت حركة الملاحة البحرية التجارية بين الجزائر وفرنسا والخارج وصلت إلى 2313 سفينة محملة بـــ:205819 طن احتكر الميتروبول لوحده 1424 سفينة بها حمولة 159593 طن واستحوذت الدول الأجنبية على 889 سفينة محملة بـــ:46226 طن (Auteur, 1863, p. 32). أما في 1865م بلغ عدد السفن التي تعاملت معها الجزائر بحوالي 1583 سفينة من مجموع 3813 سفينة، كما أنّ حمولتها وصلت إلى 388727 طن للجزائر وحدها من مجموع 511007 طن (Guy, 1876, p. 165).

الجدول رقم 09: ***تعداد وحمولة السفن بين الجزائر وفرنسا وباقي الدول الأجنبية (1856-1859م)***

السنة	السفن الفرنسية		السفن الأجنبية		المجموع الكلي	
	عدد السفن	الحمولة (طن)	عدد السفن	الحمولة (طن)	عدد السفن	الحمولة (طن)
1856	1323	263214	1697	151688	3020	414902
1857	1334	311972	4668	78245	6002	390217
1858	1345	299857	1875	94482	3220	397339
1859	1576	337486	1351	91980	2927	429376

المصدر: (Auteur, 1863, p. 32)

لقد كان تفعيل حركة الملاحة البحرية في الجزائر من طرف الإدراة الفرنسية أحد الركائز التي أسهمت في السيطرة على المجال البحري وبالتالي التحكم في عملتي الاستيراد والتصدير وخدمة الأقلية الأوروبية في المستعمرة محققة بذلك مشروعها الاستيطاني هذا من جهة، ومن جهة أخرى خدمة اقتصاد فرنسا واستغلال أسواق الدول الأجنبية وفق ما يوسع استيطانها بمستعمرة الجزائر.

5. خاتمة:

حاولنا في هذه الدّراسة الوقوف عند أهم المحطات التي مرّت بها التجارة الخارجية للجزائر خلال عهد الإمبراطورية (1852-1870م) والتي تظهر لنا النظرة الاستعمارية الاستغلالية الاقتصادية التي قامت عليها السياسة التجارية الفرنسية في الجزائر. فقد عملت هذه الأخيرة على جعل واردات الجزائر تقوم على تصريف موادها المصنعة نظرا لحاجة السوق الجزائرية لها، لأنها لا تملك قاعدة صناعية وصارت بهذا الجزائر من المستوردين الأوائل للصناعة الفرنسية، أما الصادرات الجزائرية فقد انحصرت أغلبها في المنتجات الزراعية بشقيها الزراعي والحيواني وعلى المواد الأولية المنجمية وبأسعار رخيصة وهي موّجه نحو السوق الفرنسية لتموين صناعاتها وتشغيل مصانعها، وفي كلتا الحالتين استفاد من الحركة التجارية اقتصاد فرنسا والمستوطنين بالجزائر وبالتالي يظهر الاقتصاد الجزائري تابعا ومكملا لسوق البلد الأم. كذلك السلطة الفرنسية وبفضل ما سنته من تشريعات نظّمت بها العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الأجنبية، واستطاعت بهذه الخطوة أن تقضي على أية منافسة خارجية لها في مستعمرتها وقامت عمليتي الاستيراد والتّصدير بين سوق الجزائر والعالم الخارجي وفق سياسة تجارية خدمت أيضا اقتصاد المتروبول والمعمرين بالجزائر.

وما يمكن استنتاجه في الأخير، إذا كانت التجارة الجارجية هي عملية تبادل تجاري تتم بين دولة ما والعالم الخارجي من أجل تصريف الفائض الإنتاجي وبالتالي ربح العملة الصعبة؛ فإنّ التجارة الخارجية التي قامت بين الجزائر المستعمرة وفرنسا من جهة وبين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية من جهة أخرى كانت أحادية الوجهة، إذ كان المستفيد الوحيد منها هو اقتصاد المتروبول من عمليتي الاستيراد والتصدير، ثمّ يأتي في المقام الثاني الفئة المستوطنة بأرض الجزائر الذين تمكنوا من تحقيق أرباح مالية معتبرة ولا ننسى الدول الأجنبية التي كذلك اعتمدت في حركتها التجارية على المنتجات الجزائرية

واستفادت منها وفق ما سمحت لها به السلطة الاستعمارية. وعليه لا يمكن الحديث عن مبادلات تجارية بين دولة مستَعْمِرة التي هي فرنسا ودولة مستَعْمَرة التي هي الجزائر، إنّما هي حركة استغلالية اقتصادية كولونيالية تقوم على خدمة اقتصاد البلد الأم والأقلية الأوروبية في الجزائر، في المقابل حطمت المرتكزات الاقتصادية التي تقوم عليها تجارة الجزائريين الخارجية.

5. قائمة المراجع:

بوركنة علي. (2008). *الديمغرافية الكولونيالية في الجزائر 1830-1930م*. *المفكر*، 73-76.

رزاقي عبد الرحمن. (1976). *تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين)*. الجزائر: الشركة الوطنية .

كاتب كمال. (2011). *أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان*. الجزائر: دار المعرفة.

Auteur, S. (1863). *Enquete sur le commerce et la navigation de L'Algérie.* Alger: Typographie Bastide.

Dessoliers, F. (1895). *L'Algérie étude économique sur L'Algérie.* Alger: Imprimeriea Administrative de Gojosso.

G.G.A. (1863). *Etat Actuel de L'Algérie 1862.* Paris: Imprimerie impériale.

G.G.C.L. (1890). *Statistique générale de L'Algérie 1867 - 1872.* paris: Imprimerie nationale.

Guy, M. (1876). *L'Algérie (Agriculture,Industrie, Commerce).* Alger: Librairie Chéniaux-franville.

M.T.P.S. (1911). *Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1910.* paris: imprimerie nationale.

Rambaud, A. (1893). *la france coloniale (histoire - géographie - commerce).* paris: imp.charaire.

René, R. (1880). *La démographie figuréé de L'Algériem, étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algerie.paris* . imp.B feuille.

Vignon, L. (1893). *La France en Algérie.* paris: boulevard saint-germain 79.